

—(162)—

الوجوب، ولا يفرق بين المشقى والمسعد كما لا يستقل بدرك خواص العقاقير، والأدوية" (1).
 فـ "أ" وراء الحسن، والقبح، والخير، والشر، فليس الخير، والشر قيماً عقلية مطلقة كما يرى المعتزلة يضطر حتى أ أن يتقيد بها، وإنَّما إرادة أ المتمثلة بالشرع هي التي تعطيها الإطلاق، وتوجب على الإنسان التقيد بها" (2) ويقول "أن أ عز وجل أيلام الخلق، وتعذبهم من غير جرم سابق، ومن غير ثواب لاحق خلافا للمعتزلة".
 "وانه تعالى يفعل بعباده، ما يشاء، فلا يجب عليه رعاية الاصلح لعباده" (3).
 ومن الواضح أن الإمامية، والمعتزلة يحكمون بخلاف ذلك في الموارد التي ذكرها لأنهم يعتقدون بأن العقل يحكم بقبح تلك الأفعال، وسبحان أ عن ارتكاب الفعل القبيح.
 وقد استدلل الأشاعرة على مذهبهم بعدة أدلة نذكر أهمها:
 ألف - لو كان الحسن والقبح عقليين لاختلف الحكم على الأفعال من ناحية تحسينها وتقبيحها، إذ العقول متفاوتة في حكمها على الأفعال، فقد يعقل البعض حسناً، فيما يقبحه الآخر، والعكس بالعكس بل أن العقل الواحد قد يحكم على الفعل تارة بالقبح، وتارة بالحسن تحت تأثير الهوى، والغرض ومؤثرات أخرى. " (4).

ويرد على هذا الاستدلال:

أن الاختلاف في الحكم على الأفعال نشأ بفعل الهوى والأغراض والمصالح التي تدفع بعض العقلاء إلى إنكار حكم عقله، والحكم بقبح الحسن أو

1 - الاقتصاد في الاعتقاد: ص 197 نقلا عن منهج البحث عن المعرفة عند الغزالي ص 196.

2 - منهج البحث عن المعرفة عند الغزالي ص 195.

3 - أحياء علوم الدين: ج 1 ص 133.

4 - الأصول العامة للفقه المقارن ص 285 نقلا عن كتاب مباحث الحكم عند الأصوليين ج 1 ص 169 محمد سلام مذكور.

